

19 April 2013

Original: Arabic

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

نزع السلاح النووي

ورقة عمل مقدمة من تونس باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية

- ١ - تؤمن الدول العربية بأن امتلاك وحيازة وتطوير الأسلحة النووية لا يحقق السلم والأمن الإقليمي والدولي بل يزيد ذلك من عدم الاستقرار، كما تؤكد على أن الضمان الوحيد لتلافي مخاطر الأسلحة النووية وضمان عدم استخدامها مجددا هو التخلص التام منها.
- ٢ - بالرغم من جهود العديد من الدول المطالبة بتحقيق نزع السلاح النووي ووفاء الدول النووية بالتزاماتها وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومنع الانتشار، لا تزال المواقف الرسمية لهذه الدول النووية تعطي للسلاح النووي مكانة رئيسية في استراتيجياتها الدفاعية، وتبيح لنفسها حق استخدام الأسلحة النووية ضد دول غير نووية، مخالفة بذلك ما أعلنت عنه بشأن منح ضمانات إيجابية وسلبية إلى الدول غير النووية الأطراف بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفقا لإعلاناتها الفردية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وقراري مجلس الأمن رقم ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٨٩٤ (١٩٩٥) حول ذات الموضوع.
- ٣ - وتعيد الدول العربية التذكير بما ورد في مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠ بأن قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط والذي يعد أساس التمديد اللانهائي، بدون تصويت، للمعاهدة، يبقى نافذا لحين تحقيق أهدافه وغاياته.



الرجاء إعادة استعمال الورق

260413 260413 13-30177 (A)



٤ - ويساور الدول العربية القلق تجاه استمرار الجمود الذي أصاب آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وخاصة مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل الدولي الوحيد للمفاوضات متعددة الأطراف ذات الصلة بتزع السلاح، وتدعو إلى النظر في إجراءات عملية لإزالة هذا الجمود.

٥ - وتؤكد على أن المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده عام ٢٠١٢ حول إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي دعت إليه خطة العمل الخاصة بالشرق الأوسط في الوثيقة الختامية لمؤتمر ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمثل إحدى الخطوات الهامة لتحقيق الأمن الإقليمي والدولي والمساهمة في أهداف تجنيب العالم مخاطر الأسلحة النووية وتدعيم منظومة عدم الانتشار.

٦ - وتؤكد على ضرورة عقد المؤتمر المؤجل حول إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في أسرع وقت ممكن على أن يكون ذلك خلال عام ٢٠١٣، وأن عقد المؤتمر مسؤولية المجتمع الدولي كله، وأن عدم تنفيذه في موعده يمثل إخلالا بعملية المراجعة وبالالتزامات المتفق عليها. وفي هذا الإطار، تشير الدول العربية إلى وجود ارتباط مباشر بين عقد المؤتمر في عام ٢٠١٣ وتوصله إلى نتيجة ملموسة من خلال بدء عملية تفاوضية بأجل زمني محدد للتوصل إلى المنطقة الخالية، وبين نجاح مؤتمر مراجعة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ ولجانته التحضيرية.

٧ - وإذ ترحب الدول العربية بالجهود المبذولة للتخفيض الطوعي لأعداد الرؤوس النووية، وخاصة التوصل إلى اتفاقية START الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي؛ إلا أنها تؤكد ضرورة عدم الخلط بين خفض أعداد الرؤوس النووية من ناحية، وجهود نزع السلاح النووي من ناحية أخرى، حيث أن الخفض لا يعني بالضرورة التقدم نحو نزع السلاح النووي.

٨ - ويساور الدول العربية القلق تجاه سعي بعض الدول النووية إلى تحديث ترسانتها النووية واستحداث أسلحة نووية جديدة مما يمثل تهديدا للأمن والسلم الدوليين؛ وتطلب احترام مواد وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لحين التوصل إلى إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل ونهائي؛ وفي هذا الصدد تذكّر بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

٩ - كما تذكّر بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الذي أكدت فيه أن هناك التزاما قائما بالعمل، بحسن نية، على متابعة وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية مشددة وفعالة.

١٠ - وتؤكد أن مقاصد وأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لن تتحقق إلا بعد تحقيق عالمية الانضمام إليها، وأن التأخر في تحقيق هذا الهدف يعد حرجاً عثراً أمام تعزيز منظومة عدم الانتشار النووي.

١١ - وتذكر أيضاً بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ التي أعادت التأكيد على التنفيذ العاجل والكامل للمادة السادسة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والفقرتين (٣) و (٤-ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية".

١٢ - وتؤكد على القرارات الصادرة عن مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في دورته الـ ٣٩ بجيبوتي خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، التالية: رقم ٣٩/٢٤ س بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، ٣٩/٢٥ س بشأن صياغة توافق عالمي جديد حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، ٣٩/٢٩ س بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ٣٩/٣٠ س بشأن إدانة النظام الصهيوني لحيازته قدرات نووية لتطوير ترسانة نووية، و ٣٩/٣١ س بشأن الترع الكامل للأسلحة النووية.

١٣ - كما تؤكد، من جديد، على ما ورد في الوثيقة الختامية للقمة السادسة عشرة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز، المنعقد خلال الفترة من ٢٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ بطهران (إيران) من إشارة إلى البيان المتعلق بالتخلص الكامل من الأسلحة النووية الذي تبناه المؤتمر الوزاري السادس عشر والاجتماع التذكاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١، وما شمله من التزام بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد طرق وأساليب القضاء على الأخطار النووية، وذلك في أقرب وقت ممكن، بهدف التوصل إلى اتفاق حول برنامج مرحلي للتخلص التام من الأسلحة النووية خلال إطار زمني محدد، وكذلك حول حظر تطوير تلك الأسلحة وإنتاجها وحيازتها، واختبارها وتخزينها، ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وكذلك العمل على تدميرها.

١٤ - وترحب الدول العربية بالاستحقاقات المعنية بنزع السلاح النووي خلال عام ٢٠١٣، حيث تؤكد على أهمية الاجتماع الذي عقد في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ حول الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية وما تم طرحه خلال هذا الاجتماع من عدم قدرة أي من الأطراف على التعامل مع نتائج التفجيرات النووية، سواء عن قصد أو سوء تقدير أو عن طريق الخطأ، كما تتطلع إلى انعقاد مجموعة العمل مفتوحة العضوية حول نزع السلاح

النووي طبقا لقرار الجمعية العامة رقم A/Res/67/56 والتي ستعقد في جنيف في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٣، كما نرحب بعقد اجتماع رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ حول نزع السلاح النووي طبقا لقرار الجمعية العامة رقم A/Res/67/39. وإذ تأمل الدول العربية في أن تمنح تلك الاستحقاقات دفعة جديدة لجدية تناول مسألة نزع السلاح النووي، لتعيد التشديد على أولوية نزع السلاح النووي في مسائل نزع السلاح طبقا للمرجعيات الدولية، بما في ذلك وضمن أشياء أخرى قرار الجمعية العامة الأول الصادر عام ١٩٤٦ ونتائج الدورة المخصصة الأولى للجمعية العامة حول مسائل نزع السلاح.

١٥ - وتؤكد أن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على العمل المتوازن بين ركائزها الثلاثة (نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية) والعمل على تنفيذها بنفس القدر من الاهتمام، وعلى تحقيق عالمية المعاهدة من ناحية أخرى.

١٦ - لذا تقترح الدول العربية أن ينظر مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٥ في التوصيات التالية:

(أ) إعادة التأكيد على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تعد حجر الزاوية لمنظومة منع الانتشار ونزع السلاح النووي، وضرورة العمل على تحقيق عالميتها؛

(ب) حث الدول النووية على اتخاذ إجراءات جادة لسرعة الانتهاء من تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، التي أعيد التأكيد على بعضها في ”الإجراء ٥“ بالجزء الخاص بترع السلاح بالوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠؛

(ج) دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى ضرورة إنشاء لجنة فرعية معنية بالبدء فورا بالتفاوض حول صياغة معاهدة لترع السلاح النووي للتخلص التدريجي من الأسلحة النووية، وفق برنامج زمني محدد، تحظر بموجبها استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال تلك الأسلحة وتدميرها، بما يفضي إلى إزالة شاملة وغير تمييزية ويمكن التحقق منها؛

(د) البدء الفوري في المحافل المعنية بمناقشة ترتيبات دولية للتوصل إلى صياغة مشروع صك دولي ذي إلزامية قانونية، يمنح الدول الأطراف غير النووية ضمانات أمنية غير مشروطة بعدم استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها من قبل الدول النووية الخمس، وذلك لحين الإزالة الكاملة والشاملة للأسلحة النووية، على أن يقدم مشروع الصك إلى مؤتمر الاستعراض القادم لينظر فيه ويقره؛

(هـ) إعلان الدول الحائزة للأسلحة النووية وقف تطوير ترساناتها النووية أو استحداث أنواع جديدة منها، لحين إزالتها بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها؛

(و) دعوة مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقا لقرارات دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح، لوضع برنامج عمل يشمل البدء في التفاوض على معاهدة شاملة غير تمييزية قابلة للتحقق الدولي لحظر المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وتشمل حظرا للإنتاج المستقبلي والتزاما بإزالة المخزون من تلك المواد الانشطارية، في إطار ما ورد بتقرير المنسق الخاص لعام ١٩٩٥ (CD/1299) والولاية الواردة فيه؛

(ز) التأكيد على دعم مسألة التبكير بعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، إذ تعرب الدول العربية عن انشغالها إزاء عدم الوصول إلى توافق الآراء حول وضع خطة لترع السلاح؛

(ح) قيام الدول الأطراف، لا سيما الدول النووية، ببذل المزيد من الجهود لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتشمل هذه الجهود الامتثال بالتزاماتها بموجب المعاهدة ونتائج مؤتمرات المراجعة، بما في ذلك فرض حظر كامل على نقل جميع المواد النووية والتكنولوجيا المرتبطة بها إلى الدول غير الأطراف في المعاهدة إلى حين انضمامها إليها، وأن ترفض بصورة قاطعة أي مساع أو مبادرات لإضفاء صفة الشرعية على الوضع النووي للدول غير الأطراف بالمعاهدة، مما سيجرب عليه التعجيل في انهيار منظومة عدم الانتشار كاملة.